والمقطوعة الاذنة لا تجزي على المذهب وتجزي الشاة التي خلقت بلا ضرع او بلا
اذنة على الاصح وقطع بعض الاذنة والضرع كقطع كلها ولا تجزي مقطوعة
اللسان والاصح اجزاء الخصية والخصي وشذ ابن الرفعة في الخصي فقال وجعل
الجديد عدم الاجزاء وتجزي التي لا قرون لها والمكسورة القرن سواء اندمل ام لا
على الاصح بخلاف الجماء في الثواب بعدم الجواز كما قدمه وقال القفال الاولى
ان لا تضحي بالجماء في الحج فيكون كالمعيب وذات القرن افضل وتجزي الثنية
وهي بعض اسنانها فرع قال الجوهري الاضحية فيها اربع لغات اضحية واضحية
بضم الهمزة وكسرها واضاحي وضحية والجمع ضحايا واضحاة واضاحي كما رطاه وارطاها
وهي سنة يوم الاضحى فرع النية شرط في الاضحية ويجوز تفريقها على الذبح
في الاصح ولو قال جعلت هذه الشاة اضحية فهل يكفي التعيين او تقصد
دون نية الذبح وجهان اصحهما ان الاضحية سنة كما تقدم وهي قربة في
نفسها فهي كالنية فيها واختار الامام الغزالي الاكتفاء واذا قلنا بالاكتفاء
فالمستحب تجديد النية فرع يستحب للمضحي ان يذبح بيده ويجوز ان يوكل
غيره في ذبحها الى غيره وكل من حلت ذبيحته جاز التوكيل اليه والاولى بالموكل ان يكون
مسلما وان يكون فقيها ليكون عارفا بوقتها وشرائطها ويجوز استنابة
الكتابي وقال مالك لا يجوز ويكون ما ذبحه كميتة شاة وحكى الموفق ابن
ظاهر الحنبلي عن احمد مثله ويستحب ان يأكل الثلث ويهدي الثلث
ويتصدق بالثلث وفي قول انه يأكل النصف ويتصدق بالنصف فان اكل
الكل ما فاته في بعض القدر الذي يجزي به وهو اوفى جزء وقيل الاكثر
وقيل يضمن القدر المستحب وهو الثلث او النصف ولا يجوز بيع شيء منها ولا ان
يعطي الجزار منها شيئا اجرة بل مؤنة الذبح على المضحي لمؤنة الحصاد فرع
اعلم ان العلماء رضي الله عنهم قالوا اذا دخل الاضحية فوق ثلاث منهي عنه وهي
يجوز اكل الجميع وجهان احدهما نعم وبه قال ابن شريح والاصطخري وابن

العاص

والمختار ابن الوكيل انه يجوز اكل الكل منها فيجوز اكل جميعها وحيازة الثواب
بحصل بإراقة الدم بمجرد النية وتسبب ابن العاص هذا الوجه الى نص الشافعي وحكى
الموفق الحنبلي عن ابي حنيفة واصح الوجهين انه لا بد من التصدق بقدر ينطلق
عليه الاسم فرع لو قال جعلت هذه الشاة اضحية او نذرا يضحي شاة بعينها
زال ملكه عنها ولا ينفذ تصرفه فيها ببيع ولا هبة ولا ابدال ولو عينها او عين
البدنة التي عليه فقد انه لا يزول الملك عنها حتى تذبح ويتصدق بلحمها كما لو قال
لله علي ان اعتق هذا العبد لا يزول ملكه عنه الا باعتاقه وعند ابي حنيفة
انه لا يزول الملك عنها ولا يجوز بيعها ولا ابدالها ولو نذر التصدق بعبد بعينه
لا يجوز بيعه وابداله ولم يزل الملك عنه وقال ابو حنيفة يجوز بيعه وابداله
فلو باعها فالها فتردد اذا كان العين باقية فان اتلفها المشتري او تلفت عنده
فعليه القيمة من يوم البيع الى يوم التلف فلو ذبح رجلان كل واحد منهما اضحية
الاخر بغير اذنه ضمن كل واحد منهما ما باين اليقمتين ولحزن عن الاضحية
فرع قال المحاملي وتنحر الابل قيامها وتعقل يدها اليسرى وتترك قائمة على
ثلاث قوائم وتنحر في اللبة وهو موضع القلادة من العنق فان نحرها او ذبح بقرها او غنمها جاز مع
الكراهة في السنة والاختيار في البدنة وموضع الذبح اسفل مجامع اللحيين وكمال
الذبح ان يقطع الحلقوم والمري والودجين واقل ما يجزي من الذكاة ان
يبين الحلقوم والمري انتهى فرع لو ولدت الاضحية او البدنة ذبح ولدها
معها سواء كانت معلقة او في الذمة بعد ما عين ولدها ويشرب من لبنها ما
يفضل عن ولدها قاله القاضي ابو سعد الهروي المهمات قال لو اكل شاة
معلقة برجلها اول من قال ذلك وكيع ابن سلمة بن زهير ابن اياد وكان قد ولي
اموالي بعد جرهم فنبغ صار حاجبا بمسجد مكة وجعل فيها امة يقال لها حرورة
وبه سميت الحرورية التي بمكة وجعل في القرح سلما وكان يزعم انه وفاه فنبا جرحه
فمات وكان ينطق بكثير من الخير وكان على العرب يقولون انه من الصديقين
فلما حضرته الوفاة جمع اولاده وقال اسمعوا وصيتي من رشد فاتبعوه ومن غوى فارفضوه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)